

جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

السنة الثانية ليسانس علوم مالية ومحاسبة

مقياس: المعايير المحاسبية الدولية

البحث السادس: النظام المحاسبي المالي

ملخص:

أولا- مفهوم النظام المحاسبي المالي

لقد عرفت المادة (03) من القانون 07-11 النظام المحاسبي المالي كما يلي:

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض "كشوف" * تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات "الكيان" ** ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

ثانيا- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي كل من:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

- يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة؛

يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون (أي القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي) الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

* - لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمصطلح **الكشوف المالية**، والذي له نفس معنى القوائم المالية المستخدم في بيانات أخرى.

** - كذلك استخدم النظام المحاسبي المالي مصطلح **الكيان**، وهو نفس معنى المؤسسة، الشركة، الوحدة الاقتصادية، المشروع والمستخدم في بيانات أخرى.

ثالثاً-الفرضيات، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي:

هناك فرضيتين أساسيتين يجب التقيد بهما عند تحضير القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي هما "المحاسبة بالالتزام"* و"استمرارية الاستغلال**"، كما يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية التالية:

- **الملاءمة:** بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، ويمكن الحكم على مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها.
 - **الدقة:** بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء تجميع وإنتاج التقرير عن هذه المعلومات.
 - **الوضوح:** بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها.
 - **القابلية للمقارنة:** بمعنى قابلية المقارنة للمعلومات بالنسبة للمؤسسة نفسها، أو بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع الاقتصادي.
- أما المبادئ والاتفاقيات المحاسبية الأساسية فتتمثل فيما يلي:

- **الوحدة المحاسبية:** يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، حيث يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها.
- **الوحدة النقدية:** يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية، حيث يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية.
- **استقلالية الدورات:** تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.
- **الأهمية النسبية:** بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها اتجاه الكيان.

- **الحيلة والحذر:** يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيلة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجها، كما يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيلة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.
- **دوام تطبيق الطرق والقواعد المحاسبية:** يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، حيث لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم.

*- تعني المحاسبة بالالتزام أنه يجب على المؤسسة تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين.

** - تعني استمرارية الاستغلال أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس لها نية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام.

- **التكلفة التاريخية:** تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

- **تطابق الميزانية الافتتاحية للدورة المالية مع الميزانية الختامية للدورة السابقة:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

- **تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

- **إعطاء صورة صادقة:** يجب أن تستجيب الكشف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان، وفي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان، فمن الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشف المالية.

- **القيد المزدوج:** تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى " القيد المزدوج"، حيث أن كل تسجيل محاسبي يشمل طرفين أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، كما يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

- **عدم المقاصة:** لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

رابعاً-تعاريف عناصر القوائم المالية:

لقد تضمن الإطار التصوري للمحاسبة تعريف كل من الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، الأعباء والمنتجات، وذلك كما يلي :

- **الأصول:** تتكون الأصول من الموارد التي يسيورها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، حيث أن مراقبة الأصول تعني قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول، كما تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولاً جارية.

- **الخصوم:** تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية، والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، كما تصنف الخصوم إلى خصوم جارية عندما:

- يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛

- أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

أما باقي الخصوم فتصنف إلى خصوم غير جارية.

- **رؤوس الأموال الخاصة:** تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي، فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية، كما هي محددة أعلاه.

- **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة الخسارة في القيمة والاحتياطات.

- **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات والخسارة في القيمة.

خامسا- تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي:

تستند المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي على تنظيم تخضع له كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة كما يلي :

- يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري؛

- تحرر التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج؛

- يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره؛

- تؤخذ المحاسبة إما يدويا أو بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛

- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية؛

- تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة

على الأقل على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، بحيث يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم؛

- يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي أن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر

الجرد مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات المصغرة؛

- يرقم رئيس محكمة مقر المؤسسة ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد؛

- يتم حفظ الدفاتر المحاسبية أو الوثائق التي تقوم مقامها والوثائق التبريرية لمدة عشر (10) سنوات على الأقل ابتداء من

تاريخ إقفال كل دورة مالية.

سادسا-أسباب، أهداف وأهمية تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي:

- أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي: يمكن ذكر أهم أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي فيما يلي:
- يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- السماح للكيانات الصغيرة في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على أساس المحاسبة المبسطة؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقيته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية، سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، هذا إضافة إلى الارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.
- أهداف تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي: يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من وراء تطبيقها للنظام المحاسبي المالي كما يلي :
- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛
- قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي؛
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي: تكمن أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يلي :
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف الأطراف المعنية بنشاط المؤسسة؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق المحاسبة المالية المبسطة.